

البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي للقاء السوري الديمقراطي

ado-world.com/2020/01/البيان-الختامي-للمؤتمر-التأسيسي-للقا

البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي للقاء السوري الديمقراطي

أنهت القوى السياسية والمدنية، الموقعة على هذا البيان، أعمال مؤتمرها التأسيسي الذي عُقد في باريس تحت عنوان “اللقاء السوري الديمقراطي”، بتاريخ 25 و26 كانون الثاني/يناير 2020 وأقرت الرؤية السياسية والنظام الداخلي، وانتخبت الهيئة التنفيذية.

وقد جاء تأسيس هذا التحالف تنويجاً للمسار التشاوري بين ممثلي هذه القوى، والذي انطلق إبان الاجتماع الذي عُقد في باريس في 7 و8 تموز/يوليو 2018 بدعوة من “حركة ضمير” وبمبادرة سورية ذاتية من القوى السياسية والمدنية التي تهدف إلى ترسيخ تيار ديمقراطي وازن يُسمع صوته، ويحمل روح التغيير في وجه كل أنواع الاستبداد، وفي وجه أي تطرف عنفي ديني أو قومي، وبوجه كثير من المصالح الدولية التي لا تعبأ بتطلعات الشعب السوري.

ففي ظل الواقع الكارثي للسوريين والسوريات، بعد تسع سنوات من العنف والإجرام المنفلت الذي مارسه النظام بحقهم جميعاً، وما استجلبه من تدخل إقليمي ودولي تجلى في احتلالات مباشرة وأخرى بالوكالة، وبعد تشويه أهداف الثورة التي نادى بها حناجر الشباب والشبان على امتداد البلاد منذ آذار 2011 عبر بروز ثورة مضادة ذات لبوس ديني متطرف وعسكرة متناقضة في غالبيتها مع قيم ثورة الحرية والكرامة، وفي ظل مشهد أخرج فيه السوريون من دائرة الفعل والقدرة على رسم ملامح

مستقبلهم بإرادتهم الحرة، كان لا بد لهذه القوى، التي تنطلق رؤيتها لسوريا المنشودة من حتمية التلازم بين الديمقراطية والعلمانية كأساس ومنهج لبناء الدولة الوطنية الحديثة، من تشكيل لقاء سوري ديمقراطي يكون المعبر السياسي عن تطلعات شريحة كبيرة من السوريين والسوريات وليعمل على الدفاع عن حقوقهم وحقوقهن بالتعاون مع جميع المتطلعين والمتطلعات إلى انجاز التغيير الجذري والانتقال بالبلاد إلى طور الحرية والديمقراطية.

ينطلق اللقاء السوري الديمقراطي من اعتبار سوريا بحدودها المعترف بها دولياً وطناً نهائياً لجميع السوريين، ويسعى للوصول إلى بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، دون أية صيغة قومية أو دينية، دولة حيادية تجاه جميع الأديان والمعتقدات. دولة تعتبر الاعتراف الدستوري بالوجود والحقوق القومية لجميع القوميات التي تشكل الشعب السوري مكمل أساسياً لمبدأ المواطنة الكاملة والمتساوية الحاضنة للتنوع وتكون فيها السيادة للشعب وحده.

ولأن ارتهان عملية الانتقال السياسي للتوافقات الدولية حتى الآن، ينبغي ألا يؤخرنا عن التمسك بإرادة السوريين بتغيير عميق ينهي حقبة الاستبداد، فإن اللقاء السوري الديمقراطي يؤكد على أهمية استعادة السوريين لقرارهم المستقل كمقدمة لا بديل عنها لبناء دولتهم المنشودة، وهو الهدف الأساس الذي تسعى له القوى المشاركة في هذا اللقاء والذي يحتاج إلى جهود جميع السوريين الطامحين للعيش بحرية وكرامة.

من هذا المنطلق فإننا ندعو إلى تمكين وتوسيع هذا التحالف لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة والتصدي للمهام الملحة من إعلاء للهوية الوطنية الجامعة، ومواجهة الفكر المتطرف وإنهاء عسكرة المجتمع والعنف المنفلت.

يرى اللقاء السوري الديمقراطي أن الحل السياسي في سوريا لا يمكن له أن يكون حقيقياً ودائماً ما لم يرتكز على جوهر الصراع الأساسي بوصفه صراعاً بين الشعب السوري ومنظومة الاستبداد والطغيان، وعلى مطالب السوريين الأساسية وحقوقهم المشروعة، وفق الاعتبارات التالية:

1- إن اعلان جنيف لعام 2012 ومجمل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية السورية وأهمها (2118 – 2254) والتي أقرت



للسوريين حقهم في الانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة الديمقراطية والتعددية، إنما هي استحقاق قد انتزعه السوريون بتضحياتهم وليس منةً من أحد، لذلك تبقى هذه القرارات هي البوصلة الأساسية نحو أي عملية سياسية، ولا يجوز لأحد التقريط بها أو التنازل عنها.

2- إطلاق سراح كافة المعتقلين والمغيبين والكشف عن مصير جميع المفقودين عند النظام أو أي جهة أخرى، يعدّ مقدمة لأي حل سياسي ولا يمكن بأي شكل إخضاعه للتفاوض.

3- وقف الصراع المسلح على الأراضي السورية يجب أن يكون من ضمن أولويات أي عملية انتقال سياسي وكذلك خروج كافة القوات والمليشيات غير السورية.

4- تحقيق مبادئ وإجراءات العدالة الانتقالية مرتكز لا يمكن تجاهله لتحقيق السلم الاجتماعي المستدام.

5- توفير الإمكانيات والمقدمات وشروط العودة الآمنة والطوعية لمن يريد من اللاجئين والنازحين والمهجرين إلى مناطقهم.

6- تمكين السوريين جميعاً من حرية العمل المدني والسياسي، ومنع كافة أشكال القمع والإرهاب، وضمان حرية التعبير والرأي والاعتقاد.

7- دعم المرأة والشباب من أجل المشاركة الفعالة في كل مفاصل الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية.

إن القوى المتحالفة في اللقاء السوري الديمقراطي، إذ تدرك صعوبة المهام الملقاة على عاتقها وعلى عاتق جميع السوريين، فإنها تؤكد بأن العمل الحثيث والمثابرة والتصميم المدفوعين برؤية واضحة وإرادة سياسية صلبة، تشكل التزاماً أساسياً لديها، وأن حشد الجهود والعمل المشترك والارتقاء بالرابطة الوطنية السورية هو السبيل الوحيد للتغلب على التشرذم الاجتماعي والوطني وعلى الاستبداد والتطرف ولتحقيق مستقبل أفضل للسوريين، مستقبل زاخر بالقيم الانسانية والحدائث على كافة الصعد.

اللقاء السوري الديمقراطي

باريس في ٢٦ / كانون الثاني /يناير/ ٢٠٢٠

القوى الموقعة على وثائق المؤتمر التأسيسي للقاء السوري الديمقراطي 25/01/2020 في باريس

1. إعلان سوريا
2. التحالف الوطني السوري الديمقراطي (توسد)
3. التحالف الوطني السوري
4. كتلة السوريين
5. تيار مواطنة
6. الجمعية الوطنية السورية
7. الحركة السياسية النسوية السورية
8. حركة معا
9. حزب أحرار
10. حزب الشعب (الهيئة القيادية)
11. حزب العمل الشيوعي
12. مجموعة العمل الديمقراطي (معد)
13. مشروع وطن للحراك المدني
14. المنظمة الأثرورية الديمقراطية
15. نواة من أجل مستقبل سوريا